مِنْ أَجْل أَنَّ الرَّطب ينقص من كيله إذا يبس ، وهذا غير ما ذكرناه من الرُّخصَة في العَرَايا ، إنما الرخصة في العرايا بعينها أن تشترى بخرصها من تمرِ مَكيل.

(١٠١) وعن جعفر بن محمد (ص) أنَّه قال : لا بأس (١) بالثوب، بالثوب، بالثَّوبين يدًا بيد ونسيثَةً إذا وَصَفَهُ .

(١٠٢) وعن رسول الله (صلع) أنه نهى عن بيع الطعام بالطعام جُزافًا .

(س) أنّه سُئِل عن الحِيتان بالحِيتان مَوْحَس ، وتُباع على وجه التّحرِّى بغير وزنٍ ولا كيل ، واللّحم كذلك ، فرخص فيه ، وعن القمح بالماء إلى أجل فَرَخص فيه ، قبل فهل يصلح بغير الماء نحو الأشربة من العسل وغيره ، قال : لا يصلح ، ورخص في الدّقيق بالكُعْك (١) متساويًا يدًا بيد والخَلِّ بالخَلِّ كذلك ، وإن اختلَفت أجنالُه وصُنُوفُه "، وكذلك عَسَل السكَّر بعَسَل النَّعْل .

نصل ۹

ذكر خيار المتبايعين (٣)

(١٠٤) رُوِينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه أنَّ رسول الله (صلع) قال : البَيِّمَانِ بالخيار فيما تَبَايَعَاه حتَّى يفترِقا عن رضَّى (١).

⁽١) ط، ى - ببهم الثوب بالثوبين.

⁽٢) حش ه ، ي - الكمك الخبر اليابس .

⁽٣) عنوان في س – ذكر وجوب البيع (؟)

⁽٤) حش س ى - من ذات البيان - قوله : البيمان على (الخيار؟) بذلك البايع والمشترى وكذلك قال الخليل بن أحمد ، قال : والعرب تقول بعت بمعنى اشتريت ، ومنهما فى بعض الروايات البيمان بالخيار ما لم يفترقا إلا بيع خيار ، يعنى أن كل واحد منهما بالخيار ، إن شاء أمضى البيع =